إمكان إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ
دراسة ميدانية على البنك الإسلاميّ الأردنيّ (في محافظتي عمّان وعجلون)

إعداد

أ.د. أسامة عبدالمجيد العاني

أستاذ الاقتصاد والصيرفة الإسلامية في كلية الفارابي الجامعة، بغداد

أ. إيمان عدنان المومني

باحث غير متفرغ في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، الأردن

الملخص

هدف البحث إلى معرفة إمكان إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ الأردني، من وجهة نظر المتعاملين مع البنك الإسلاميّ الأردني، من خلال استطلاع رأي المتعاملين مع البنك، وتكونت العيّنة من (450) متعاملا اختِيروا بطريقة عشوائية.

ولتحقيق هدف البحث اتبع الباحثان المنهج الوصفيّ التحليلي في إعداد الجانب النظري والعملي، من خلال الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث قَسّما البحث إلى مبحثين: تناول الأول الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ كيانًا ضمن البنك الإسلاميّ الأردني، وتطرق الثاني إلى استعراض الجانب العملي، حيث طَوَّرا أداة الاستبانة لقياس رغبة العملاء في إحياء سنة الوقف بإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ وتوقعات العملاء بشأن إسهام البنك في إنشاء الصندوق، وكذلك حول إسهام هيئة الرقابة الشرعية في إنشاء الصندوق الوقفيّ، وتوقعات العملاء حول أثر الصندوق بالتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

ولقد توصل البحث إلى جملة من النتائج من أهمها: يوجد لدى المتعاملين مع البنك الإسلاميّ رغبة عالية في المشاركة في الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ؛ حيث يعهد لهيئة الرقابة الشرعية بتطبيق قواعد الشريعة الإسلاميّة.

وفي ضوء النتائج التي توصل لها البحث أوصى الباحثان بمجموعة من التوصيات أهمها: حث البنك الإسلاميّ الأردنيّ على تأسيس صندوق وقفيّ استثماريّ خاص، تكون الحصص الأساسية فيه من سندات مقارضة متبرع

بها من قبل المستثمرين، سواء في البنك الإسلاميّ الأردنيّ أم وزارة الأوقاف الأردنيــة لصالح الصندوق، بحيث تذهــب أرباح هذا الصندوق إلى مجالات الخير المختلفة.

الكلمات المفتاحية:

الوقــف، الوقــف النقــدي، الصناديــق الاســتثماريّة، الصناديــق الوقفيّة الاستثماريّة.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنّه يرى الناظر في ماضي الوقف أنه عالج ما واجهه المجتمع من مشكلات تمويلية، وتغلغله في جميع مناحي الحياة، وبخاصة المجال الاقتصاديّ ودفعه لعجلة التنمية. مما يحتم التفكير بتطوير الصيغ الوقفيّة في يومنا الحاضر لتوسعة دائرة الانتفاع من أصول الوقف، وتفعيله استثمارًا مستدامًا.

وقد استمد الباحثان فكرة البحث من رسالة ماجستير للباحثة إيمان عدنان المومني بعنوان "إمكانيّة إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ .. دراسة ميدانيّة على البنك الإسلاميّ الأردنيّ"، وقد جرى تطوير الفكرة وتوسيعها في هذا البحث.

ويسعى البحث إلى إحياء سنة الوقف في عموم المجتمع، وتفعيل أثر الفرد المسلم في النهوض به، بكونه وسيلة لإنجاز واجب الخلافة وعمارة الأرض. ويستمد البحث أهميته في إحياء سنة الوقف والنهوض به، كي تصبح سلوكًا جماهيريًا محببًا للإيقاف، مع أن الشائع في فئات مجتمعاتنا الإسلاميّة سيادة ذوي الدخل المحدود، ومحدودية طبقة الأغنياء. وحيث إن من أهم أهداف البنك الإسلاميّ تنمية المجتمع المحلي في جميع مجالاته فإن الباحِثَين يريان إمكان ربط البنك الإسلاميّ الأردنيّ بصندوق وقفيّ استثماريّ للنهوض بِمُهِمَّتَي الوقف والمصرف الإسلاميّ معًا.

تتمثل مشكلة البحث في أن توظيف الوقف يعاني من ضمور بأثره في هذه الأيام بالرغم من أهميته على المستويين: الدينيّ والدنيويّ، لذا جاء البحث لبيان مدى إمكان إنشاء صندوق وقفيّ يتوافق مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلاميّة، وبناءً على ذلك يمكن صياغة المشكلة من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. هل هناك رغبة لدى عملاء البنك الإسلاميّ الأردنيّ في إحياء سنة الوقف من خلال إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ؟
٢. هل يتوقع عملاء البنك الإسلاميّ الأردنيّ إسهام البنك الإسلاميّ الأردنيّ في إنشاء هذا الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ؟
٣. ما توقعات العملاء لأثر هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلاميّ الأردنيّ في إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ؟
٤. ما الإسهام الذي يتوقعه العملاء لصندوق الوقف الاستثماريّ في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة؟

في ضوء تساؤلات البحث فإنه يهدف إلى:

١. معرفة رغبة العملاء في إحياء سنة الوقف بإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ.
٢. بيان توقعات العملاء بشأن إسهام البنك في إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ.
٣. بيان توقعات العملاء حول إسهام هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلاميّ الأردنيّ في إنشاء الصندوق الوقفيّ.
٤. تبيان توقعات العملاء حول أثر الصندوق في التنمية الاجتماعيّة

والاقتصاديّة.

تكمن أهمية البحث لكل من:

١. الأفـراد: مـن أجل إحياء سـنة الوقف بين أفراد المجتمع ورفع المسـتوى الاقتصاديّ لهم.
٢. المصارف الإسلاميّة: وجود الحاجة لتفعيل مسؤولياتها وأثرها الاجتماعيّ بشكل أكبر.
٣. وزارة الأوقاف: ضرورة تطوير الصيغ الوقفيّة من خلال المؤسسات الماليّة مع ربطها بجهاز مؤهل وكفؤ يقوم على إدارتها.

وانطلاقًا من مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:

١. لا يوجـد فـروق ذات دلالـة إحصائيّة في آراء عيّنة الدراسـة حول رغبة العملاء في إحياء سـنة الوقف بإنشـاء صندوق وقفيّ اسـتثماريّ، تعزى (للمؤهل العلميّ).
٢. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائيّة في آراء عيّنة الدراسـة حول توقعات العملاء بشأن إسهام البنك الإسلاميّ الأردنيّ في إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ تعزى (للمؤهل العلميّ).
٣. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائيّة في توقعات العملاء حول إسهام هيئة الرقابة الشرعية في إنشاء الصندوق الوقفيّ، تعزى (للمؤهل العلمي).
٤. لا يوجـد فـروق ذات دلالـة إحصائيّـة في آراء عيّنة الدراسـة حول أثر الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، تعزى (للمؤهل العلميّ).

اقتصر البحث على متعاملي فروع البنك الإسلاميّ الأردنيّ في عمّان وعجلون، البالغ عددها ٢٠ فرعًا، وجرى توزيع الاستبانة على المتعاملين بعشوائيّة على متعاملي الفروع في يوم التوزيع.

تمثل المتغير المستقل للبحث في: إمكان إنشاء صندوق وقفيّ في البنك الإسلاميّ الأردني.

أما المتغير التابع فقد تمثل في: المؤهل العلمي، ورغبة العملاء.

الدراسات السابقة:

إن موضوع إنشاء صناديق وقفيّة استثماريّة في المصرف الإسلاميّ موضوع حديث نسبيًا وهناك عدد محدود من الأبحاث تحدثت عنه، ولكن هناك بعض الأبحاث تطرقت للصناديق الوقفيّة، يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

الجدول (١):

جدول الدراسات السابقة

م	اسم الباحث وسنة الدراسة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
أولًا: الدراسات العربية				
١	الراشد، ٢٠١٨	الصناديق الاستثماريّة الوقفيّة وتطبيقها في المملكة العربية السعودية، مشروع مقترح	هدفت الأطروحة إلى التوصل لإنشاء مشروع استثماريّ وقفيّ جديد يكون قابلاً للتنفيذ في المملكة العربية السعودية، ويعالج النقص والقصور في ابتكار أدوات استثماريّة وقفيّة	لا يوجد ما يمنع من تطبيق الصناديق الاستثماريّة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلاميّة وأنظمة المملكة الخاصة بالأوقاف والصناديق الاستثماريّة
٢	المومني، ٢٠١٨	إمكانيّة إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ	هدفت الدراسة إلى معرفة إمكان إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ الأردنيّ، معتمدة على المنهج التحليليّ، في ضوء مراعاة أركان الوقف وشروطه	هناك إمكان إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ الأردنيّ للإسهام في التنمية الاقتصادية من خلال تخفيف مشكلة البطالة بتوفير فرص عمل وإعادة توزيع الثروة بشكل عادل

م	اسم الباحث وسنة الدراسة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
٣	زين الدين، ٢٠١٦م	البنوك الوقفيّة	وضع نموذج مقترح لبنك وقفيّ من خلال الوصول إلى هيكلية تامة لبنك وقفيّ ذي أهداف بعيدة عن الربح الشخصيّ	تحالف مصيري بين البنوك الإسلاميّة والوقفيّة بغية تعبئة المدّخرات الإسلاميّة
٤	العاني،٢٠١٦ م	نحو صندوق وقفي للتنمية المستديمة	رسم الآفاق المستقبليّة للوقف من خلال أثره في التنمية المستديمة بوصفها مطلبًا عالميًا دعت له هيئة الأمم المتحدة	أن يسهم الوقف في تمويل التنمية المستديمة من خلال إنشاء صندوق وقفيّ متخصص به
٥	الدخيل، ٢٠١٣م	الوقف في الصناديق الاستثماريّة	إن إنشاء الصناديق الاستثماريّة الوقفيّة فكرة مبتكرة لخدمة الوقف ومعالجة المشاكل التي قد تؤثر على الأوقاف من تغيير الوقف ونقله، والبحث عما فيه مصلحة لها	اقتراح حلول للمشكلات التي تواجه الوقف
٦	الكردي، ٢٠١١م	الصندوق الوقفيّ للتأمين	تبحث الرسالة في إيجاد صيغة شرعية للتأمين من خلال مبدأ الوقف	إيجاد صيغة شرعية للتأمين من خلال الوقف
٧	العاني، ٢٠٠٩م	الصناديق الوقفيّة الاستثماريّة دراسة فقهيّة اقتصاديّة	هدفت هذه الدراسة إلى إثبات أنّ الفقه الإسلاميّ يحمل في طيّاته مكامن عدّة للارتقاء بالوقف إلاّ أنها أُهملت؛ لأسباب شتى	اقترح الباحث استنباط آليات جديدة منها صناديق الوقف الاستثماريّ للنهوض بتجربة الوقف من خلال بيان أحكام الوقف عامة، ووقف المنقول وبضمنه النقود خاصة

م	اسم الباحث وسنة الدراسة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
٨	الزرقا، ٢٠٠٦ م	الوقف المؤقت للنقود	تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح صيغة عمليّة وجديدة لإنشاء وقف نقديّ ذي رأس مال متغيّر لتمويل المشروعات الصغرى الإنتاجيّة للفقراء	أبرز نتيجة تقوم على مشروعيّة الوقف المؤقت للنقود وإمكان تقديمها قروضاً للفقراء حيث جعل هذا الوقف مستضافًا في المصرف الإسلاميّ أو في جمعيّة تعاونيّة

ثانيًا: الدراسات الأجنبية				
	Majid ،Khademolhoseini 2012	CASH-WAQF: A NEW) FINANCIAL INSTRUMENT FOR FINANCING ISSUES: AN ANALYSIS OF STRUCTURE AND ISLAMIC JUSTIFICATION OF ITS COMMERCIALIZATIO	الوقف النقديّ	إن الوقف يُؤدّي رسالة عظيمة في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمجتمعات المسلمة وبخاصة الوقف النقدي الذي أُحيي في القرن الأخير للتخفيف من حدة الفقر، ثم قدّمت هذه الدراسة بعض النماذج العمليّة المعاصرة في الوقف النقديّ.
	Muhammad ،Ridhwan Ab.Aziz ،Fuadah Johari Mohd Asyraf ،Yuosof 2013	CASH WAQF FOR FINANCING IN EDUCATION	فحص ومقارنة مختلف نماذج الأوقاف النقديّة	إن هناك بنية ممكنة لأداة الوقف التي يمكن تنفيذها وتحقيق الرفاهية الاقتصاديّة للمجتمع والأمة عامة، وقد قدم فكرة إنشاء مصرف وقفيّ إسلاميّ مصمم لتمويل التعليم، كما أكد على إمكان توسيع نطاقه ليشمل مصرف الأوقاف الإسلاميّ.
	Mohammad ،Monirul Islam 2015	Cash -Waqf: New Financial Instrument for SMEs Development in Bangladesh	فائدة الوقف النقديّ في العصر الحالي خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة	توصل إلى أن الوقف ذو أهمّيّة في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة كما ناقش الوقف النقديّ بهيئة صحيحة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد وإسهامه في تخفيف حدّة الفقر وتوليد فرص العمل وضمان تطوير المجتمع

أمـا ما يمتاز به هـذا البحث عن بقية الدراسـات السـابقة المعروضة، فيمكن توضيحه بالآتي:

١. تناوله فكرة ربط إنشـاء الصنـدوق الوقفيّ الاسـتثماريّ بأعمال البنك الإسلاميّ الأردنيّ.

٢. تناوله فكرة الوقف النقديّ الذي يمكن لأي إنسان المشاركة به.

٣. إعداد دراسة ميدانية للتعرف على إمكان إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ الأردنيّ.

٤. علـى قـدر علم الباحثين فإن فكرة إنشـاء صندوق وقفيّ اسـتثماريّ في البنك الإسلاميّ الأردنيّ قد تعدّ الدراسة الأولى في هذا المجال.

اتّبـع البحث المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ بهدف التعرّف إلى إمكان إنشـاء صندوق وقفيّ اسـتثماريّ في البنك الإسـلاميّ الأردنيّ، حيث جلَّى الجانب النظريّ من خلال مراجعة الأدبيات والنظريات والمراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أمـا الجانب العملـي فقد تجلّى واتضح من خلال إعداد اسـتبانة وزّعت على متعاملي البنك الإسلاميّ الأردنيّ في فرعي (عجلون وعمّان) في الأردن بكونهـم مجتمـع الدراسـة، واختيرت عيّنة الدراسـة من مجتمع الدراسـة، بصورة عشوائية، حيث بلغ عدد عيّنة الدراسة (٤٥٠) متعاملًا، مثلت مجتمع الدراسـة. وقـد قام الباحثـان بتوزيع (٤٥٠) اسـتبانة علـى متعاملي البنك الإسـلاميّ الأردنيّ عمّان وعجلون، واسـتردت (٤٠٠) استبانة، منها (٣٨٠) اسـتبانة صالحة للدراسـة، و(٢٠) غير صالحة للدراسة، و(٥٠) استبانة لم تسـترد من المتعاملين، وبذلك أصبح عدد المتعاملين الذين خضعوا للدراسـة

(٣٨٠) متعاملًا، بما نسبته (٨٤,٤٪) من الاستبانات الموزعة.

ولتحقيق الهدف الأساس للبحث، وهو معرفة إمكان إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ الأردنيّ، فقد أعدّت استبانة بحثية للمساعدة في معرفة آراء أفراد العينة، وتكونت الاستبانة من (٣٢) فقرة استخدم فيها مقياس ليكرت الخماسي للإجابة عنها، وجاءت مقسمة كالآتي:

القسم الأول: البيانات الشخصية تضمنت الخصائص الديموغرافية، وشملت الجنس والعمر والمستوى التعليمي ونوع الحساب وفرع الحساب وعددها (٥) فقرات.

القسم الثاني:

- **المحور الأول**: رغبة العملاء في إحياء سنة الوقف في إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ، ويتكون من ٨ فقرات.
- **المحور الثاني**: توقعات العملاء بشأن إسهام البنك في إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ، ويتكون من ٨ فقرات.
- **المحور الثالث**: توقعات العملاء حول إسهام هيئة الرقابة الشرعية في إنشاء الصندوق الوقفيّ، ويتكون من ٨ فقرات.
- **المحور الرابع**: توقعات العملاء حول أثر الصندوق في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ويتكون من ٨ فقرات.

وبعد الانتهاء من إعداد الاستبانة بصورتها الأولية، عُرِضَتْ على عدد من المحكمين في مجال الاختصاص، وأخذت ملاحظاتهم في بعض الفقرات، إمّا حذفًا أو إضافةً أو تعديلًا.

المبحث الأول:

الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ كيانًا ضمن البنك الإسلاميّ الأردني

تأسس البنك الإسلاميّ الأردنيّ للتمويل والاستثمار، (شركة مساهمة عامة محدودة) سنة ١٩٧٨م لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثماريّة طبقًا لأحكام الشريعة الإسلاميّة الغراء، بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلاميّ الأردنيّ ذي الرقم (١٣) لسنة ١٩٧٨م، وقد أُلغي القانون المذكور، واستعيض عنه بفصل خاص بالبنوك الإسلاميّة ضمن قانون البنوك ذي الرقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠م وأصبح معمولًا به ابتداءً من تاريخ ٢٠٠٠/٨/٢م. وباشر الفرع الأول للبنك عمله في ١٩٧٩/٩/٢٢م برأسمال مدفوع لم يتجاوز مليوني دينار من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار. وبدأ البنك يقدم خدمات مصرفية واستثماريّة وتمويلية، واستطاع البنك أن ينمو نموًا متصلا وسريعًا، وأن يرسخ مكانته في الكوكبة الأمامية للبنوك الأردنيّة، إذ استطاع تقديم خدمات مصرفية واستثمارية للمتعاملين وفق الضوابط الشرعية التي تنتهج نهجًا متميزًا في الاقتصاد الإسلاميّ، وتلتزم رؤية مختلفة عن الرؤى التقليدية لوظيفة المال[١].

المطلب الأول: مدى انسجام الصناديق الوقفيّة مع الأنظمة والقوانين السائدة في البنك الإسلاميّ الأردنيّ:

يجيب هذا المطلب عن تساؤلين هما:

الأول: هل يوجد في البنك الإسلاميّ الأردنيّ تجارب شبيهة بالصناديق الوقفيّة الاستثماريّة؟

(١) موقع البنك الإسلاميّ الأردني، تاريخ الاقتباس ٢٠/٦/ ٢٠١٨م

الثاني: هل تدعم القوانين والأنظمة في الأردن إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنوك الإسلاميّة؟

الفرع الأول: سندات المقارضة:

ضم قانون البنك الإسلاميّ الأردنيّ المؤقت ذو الرقم ١٣ لعام ١٩٧٨م، قسمًا خاصًا بسندات المقارضة بكونها منتجًا معتمدًا لدى البنك، وفي عام ١٩٨٥م صدر قانون البنك الإسلاميّ الأردنيّ الدائم ذو الرقم ٦٢، وضمّ قسمًا خاصًا أيضًا بسندات المقارضة، وإلى ذلك أشار أيضًا قانون البنوك ذو الرقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠م الصادر عن البنك المركزي، والذي يحوي إشارة إلى سندات المقارضة.

عرّف البنك الإسلاميّ الأردنيّ سندات المقارضة بأنّها: حسابات تودع فيها قيمة سندات المقارضة المكتتب بها، ليقوم البنك باستثمارها في عمليات استثمارية معيّنة أو محددة مقابل حصوله على نسبة من الربح المتحقق، وفقًا لمبدأ المضاربة الشرعية وطبقًا لنشرة الإصدار الخاصة بالمحفظة[1].

كما اعتمدت وزارة الأوقاف الأردنية سندات المقارضة أسلوبًا مناسبًا وشرعيًا لإعمار وتحديث الممتلكات الوقفيّة، وعرفتها بنص المادة الثانية من القانون المؤقت (ذي الرقم ١٠) لسنة ١٩٨١٠م في الفقرة (أ) بأنها: «تعني سندات المقارضة الوثائق المحددة القيمة التي تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لصاحب المشروع بعينه، بعد تنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق الربح».

ويلاحظ وجود تشابه كبير في تعريف سندات المقارضة لكل من البنك

(١) موقع البنك الإسلاميّ الأردني، تاريخ الاقتباس في ٢٠١٧/٣/٣٠م.

الإسلاميّ الأردنيّ ووزارة الأوقاف الأردنية؛ وذلك من خلال الآتي[1]:

١. سندات مقارضة الأوقاف بوصف الجهة المصدرة لها، سندات حكومية (تصدرها وتضمنها الحكومة) وسندات البنك الإسلاميّ سندات أهلية (سندات شركات).

٢. سندات مقارضة الأوقاف والبنك الإسلاميّ هي سندات مشاركة في الأرباح.

٣. سندات مقارضة الأوقاف سندات مضمونة من هيئة خارجية هي حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، فيما تضمن سندات مقارضة البنك الإسلاميّ باقتطاع جزء من الربح.

٤. سندات مقارضة الأوقاف والبنك الإسلاميّ سندات اسميّة.

٥. سندات مقارضة البنك الإسلاميّ والأوقاف طويلة الأجل.

٦. سندات مقارضة الأوقاف والبنك الإسلاميّ غير قابلة للتحويل إلى أوراق مالية أخرى.

٧. سندات مقارضة الأوقاف والبنك الإسلاميّ بوصف الاستهلاك سندات ذات سداد نقديّ في موعد الاستحقاق.

يرى الباحثان أن سندات المقارضة في البنك الإسلاميّ الأردنيّ ووزارة الأوقاف الأردنية شبه متفقة حيث إنها سندات اسميّة وطويلة الأجل ومشاركة في الأرباح وغير قابلة للتحويل إلى أوراق مالية أخرى، وكذا أنها ذات سداد نقديّ في موعد الاستحقاق.

(١) إسماعيل، ٢٠٠٦م مستقبل المصارف الإسلاميّة المستجدات ضمن كتاب المصارف الإسلاميّة، اتحاد المصارف الإسلاميّة، بيروت، ص(٥١-٥٢).

ولا بد من الإشارة إلى أن سندات المقارضة التابعة لوزارة الأوقاف قد تكون قابلة للتحويل بكونها صكوكًا مالية، إن سمح بذلك القانون أو العقد الأساس لهذه السندات.

وحسب نشرة الإصدار للبنك الإسلاميّ الأردنيّ: سندات المقارضة المختلطة المشتركة تُعد "وديعة مقيّدة"، وحسب تلك النشرة: استثمار هذه السندات يكون على أساس الفصل الماليّ لموجوداتها وإيراداتها ونفقاتها عن سائر موجودات وإيرادات ونفقات الاستثمار المشترك[1].

وعند الرجوع إلى البيانات المالية الواردة في التقرير السنويّ للبنك يظهر فصل تام لسندات المقارضة عن الحسابات الاستثماريّة بأنواعها (لأجل، والتوفير، والإشعار)، حيث بلغ إجماليّ مجموع الواردات ملايين الدنانير مثلًا لعام ٢٠٢٠م وكما هو معروض في الجدول (٢).

الجدول (٢):

مقارنة أرباح المحافظ الاستثماريّة (سندات المقارضة) وفصلها عن الحسابات الأخرى لعام ٢٠١٩-٢٠٢٠م

السنة	مجموع البنود داخل الميزانية	البنود خارج الميزانية				الإجمالي
		الاستثمارات المقيدة	المحافظ الاستثماريّة (سندات المقارضة)	الاستثمار بالوكالة	المجموع	
٢٠١٩	٤٤٤٩,٢	٤٣,٦	٤١٦	٦١,٤	٥٢١,٠	٤٩٧٠,٢
٢٠٢٠	٤٨٤٤,٥	٤٩,١	٤٤٨,٥	٨٤,٤	٥٨٢.	٥٤٢٦,٥
زيادة ونقص	٣٩٥,٣	٥,٥	٣٢,٥	٢٣,٠	٦١,٠	٤٥٦,٣

(١) عمر مصطفى الشريف، (٢٠١٤م) الصناديق الاستثماريّة الإسلاميّة في الأردن التقنين والرقابة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلاميّة، الجامعة الأردنية، الأردن، ص١٥

البنك الإسلاميّ الأردني، التقرير السنوي ٢٠٢٠، ص٣٠

وقد ورد أيضًا في الموقع الإلكتروني للبنك الإسلاميّ الأردنيّ ما نصه: «مزايا الحساب للأفراد والشركات»:

- تعد سندات المقارضة وعاءً ادخاريًّا مَرِنًا يمكن الاكتتاب بها عند إصدارها أو شرائها في أيّ وقت من الأوقات.
- تسييل سندات المقارضة في أيّ وقت من الأوقات التي يرغب فيها المتعامل.
- الحصول على حصة من الأرباح.

إنّ الدارس لسندات المقارضة والصناديق الاستثماريّة والصناديق الوقفيّة يجد تشابهًا إلى حد كبير من حيث:

١. الطبيعة القانونية: يعدان أحد أشكال الشركات المساهمة.
٢. الغرض من إنشائهما هو ربط المدخرات بأسواق رأس المال عن طريق تجميعها واستثمارها في مجالات مختلفة.
٣. الوظيفة الأساسية من إنشائهما الاستثمار في مشروعات استثمارية مناسبة.
٤. يتولى إدارة صندوق الاستثمار مؤسسة مالية مثل البنوك، وكذلك يتولى البنك الإسلاميّ إدارة سندات المقارضة.
٥. يتكونان من وحدات استثمارية.
٦. مجالات الاستثمار تُوَظَّف في كل المنتجات الإسلاميّة المجازة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وتخضع للرقابة الشرعية.

يرى الباحثان إمكان وصف سندات المقارضة التي يتعامل بها البنك

الإسلاميّ الأردنيّ بكونها مشابهة لحصص في صناديق استثمارية إسلامية وقفية حيث ينطبق عليها الجانب القانونيّ والجانب الشرعيّ.

يمكن تأشير ملاحظات على صناديق الاستثمار الإسلاميّ (سندات المقارضة) لدى البنك الإسلاميّ من خلال نشرة الإصدار[1]:

١. يجب التوضيح صراحة على الطبيعة الشرعية والقانونية لهذه السندات، فوصفها «وديعة مقيدة» كما في نشرة الإصدار يتنافى مع حقيقتها التي هي صناديق استثمار إسلامية.

٢. يجب النص في نشرة الإصدار على مقدار حصة الربح بين المساهم في الصندوق بكونه رب المال والبنك بكونه مضاربًا؛ حيث لا تنص نشرة الإصدار على ذلك، وتكتفي بالنص على ما يلي فيما يخص أرباح الطرفين:

- يبدأ احتساب الأرباح للسندات المشاركة من تاريخ إغلاق الاكتتاب على أساس عدد أيام السنة، ويحصل مالكو السندات على نسبتهم المحددة من الأرباح، ولا تنتج سندات المحفظة أيّ فوائد كما لا تعطي مالكها الحق في المطالبة بفائدة.
- يقوم البنك الإسلاميّ الأردنيّ بإدارة السندات بكونه مضاربًا بموجب أحكام المضاربة الشرعية، مقابل حصة من الأرباح نظير ما يقدمه من خدمات في إدارة أموال المضاربة (موقع البنك الإسلاميّ الأردنيّ).

يرى الباحثان أن الصناديق الاستثماريّة الإسلاميّة تشكل إحدى القنوات الجيّدة في تلبية احتياجات المجتمعات من خدمات الرعاية الصحية والتعليم

(١) عمر مصطفى الشريف، (٢٠١٤) الصناديق الاستثماريّة الإسلاميّة في الأردن التقنين والرقابة، مصدر سبق ذكره، ص ١٩

والغذاء والإسكان، كما يمكنها استيعاب الحاجات المستجدة للحياة المعاصرة، حيث تشكل الصناديق الاستثماريّة أهمية خاصة للأفراد، والمؤسسات المالية، فأصبحت الصناديق تتزايد بفضل ثقة الأفراد فيها، وتعد من أبرز قنوات ووسائل جمع المدخرات واستثمارها في مجالات متعددة. وتعرّف بأنها «مؤسسة استثماريه تنشئها شركات الاستثمار أو المؤسسات المالية بغرض تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات في شكل وحدات استثمارية تمثل مشاركة في رأسمال الصندوق، وتلتزم إدارتها بضوابط الشريعة الإسلاميّة في استثمار المدخرات فيما هو مباح واستثمارها استثمارًا حقيقيًا يعتمد على صيغ الاستثمار الإسلاميّ التي تشمل كل العقود الإسلاميّة المباحة: (مضاربة، سلم، مرابحة، استصناع، تأجير) على أن يجري توزيع الأرباح والخسائر وفقًا لمبدأ المشاركة».

ولأن الأفراد يتوقون دومًا إلى البحث عن الإدارة الواعية الحكيمة لحفظ مدخراتهم وتنمية استثماراتهم، وبالنظر إلى افتقار غالبيتهم إلى عنصري الوقت والخبرة الكافية لإدارة أموالهم، سعت هذه الصناديق جاهدة لجذب أكبر قدر من هذه المدخرات معززة بوقوف المالك لها مراقبًا لنشاطها بهدف المحافظة على أموال الأفراد والتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة في إدارة الصندوق.

كما وجد الباحثان أن البنك الإسلاميّ الأردنيّ يتعامل بالصناديق الاستثماريّة الإسلاميّة من خلال «سندات المقارضة» التي انطبقت عليها الشروط القانونية والشرعية، ولاحظ الباحثان توافق ذلك مع «سندات المقارضة» الموجودة في وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلاميّة، حيث يقترحان دمج سندات المقارضة الموجودة في البنك الإسلاميّ ووزارة الأوقاف

والشؤون والمقدسات الإسلاميّة معًا لإنتاج صندوق استثماريّ إسلاميّ وقفيّ يصرف ريعه في مجالات الخير.

الفرع الثاني: الجانب القانونيّ للصناديق الاستثماريّة الوقفيّة في القانون الأردنيّ:

تنص المادة (٥٢) من قانون البنوك ذي الرقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠م وتعديلاته على الآتي:

١. قبول الودائع النقدية في حسابات مختلفة سواء أكان في حسابات ائتمان أم حسابات استثمار مشترك أم حسابات استثمار مخصص.
٢. إصدار سندات مقارضة مشتركة أو سندات مقارضة مخصصة أو إنشاء محافظ استثمارية أو صناديق استثمارية.
٣. أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة، وذلك من خلال الوسائل الآتية:

تقديم التمويل اللازم، كليًا أو جزئيًا، للعمليات القابلة للتصفية الذاتية في مختلف المجالات، بما في ذلك صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة المتناقصة وبيع المرابحة للآمر بالشراء وغيرها من صيغ التمويل التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية ولا يعترض عليها البنك المركزي.

١. توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة لدى البنك الإسلاميّ، وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة، ويجوز للبنك الإسلاميّ في حالات معيّنة أن يقوم بالتوظيف المحدد حسب الاتفاق الخاص بذلك.
٢. استثمار الأموال في مختلف المشروعات.

الملاحظ من المادة (٥٢) من قانون البنوك ذي الرقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠م وتعديلاته بأنه يسمح للبنك الإسلاميّ بإصدار سندات مقارضة (محافظ استثمارية) واستثمار أموالها في مختلف المشروعات. أما المادة (٥٤) فقد جوّزت للبنك الإسلاميّ، في سبيل تحقيق أهدافه، أن يقوم بأي من الأعمال والأنشطة الآتية مع مراعاة أيّ أوامر يصدرها البنك المركزيّ:

أ- ممارسة الأعمال المصرفية الأخرى القائمة على غير أساس الفائدة بجميع أوجهها المعروفة أو المستحدثة سواء أكان لحسابه أم لحساب غيره في داخل المملكة وخارجها شريطة التزامه بما تتقيّد به البنوك الأخرى في هذا الخصوص.

ب- القيام بمهمّة الوصي المختار لإدارة التركات وتنفيذ الوصايا وفقًا للأحكام الشرعية والقوانين المرعية وبالتعاون المشترك مع الجهة الدينية ذات الاختصاص.

ت- القيام بمهمّة الوكيل الأمين في مجال الخدمات الاجتماعيّة الهادفة إلى توثيق أواصر الترابط والتراحم بين الجماعات والافراد، بما في ذلك تقديم القروض الحسنة لغايات انتاجية في أيّ مجال وإنشاء وإدارة الصناديق المخصصة للغايات الاجتماعيّة المعتبرة.

ث- أيّ أعمال وأنشطة تمكنه من تحقيق غاياته، وله بوجه خاص ما يلي:

١. تأسيس الشركات في مختلف المجالات وبخاصة المكملة منها لأوجه نشاط البنك الإسلاميّ.

٢. تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستئجارها بما في ذلك استصلاح الأراضي المملوكة أو المستأجرة

وإعدادها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان، وذلك دون الحاجة لاستصدار أيّة موافقة يتطلبها قانون تصرف الأشخاص المعنيين في الأموال غير المنقولة النافذ المفعول.

٣. إنشاء صناديق التأمين الذاتي والتأمين التبادلي لصالح البنك الإسلاميّ أو المتعاملين معه في مختلف المجالات.

٤. إدارة الممتلكات وغيرها من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بأجر.

كما أكدت المادة (٥٤) من القانون نفسه إمكان قيام البنك الإسلاميّ الأردنيّ بمهمة الوصي المختار لإدارة التركات، وتنفيذ الوصايا وفقًا للأحكام الشرعية والقوانين المرعية وبالتعاون المشترك مع الجهة الدينية ذات الاختصاص، مما يمكنه من إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ بالتعاون مع وزارة الأوقاف الأردنية، وصرف ريعه للغايات الاجتماعيّة المحددة.

وجاء في المادة (٧) من قانون الأوقاف الأردنية:

١. اعتماد البنوك والشركات المالية التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلاميّة لإيداع أموال الأوقاف فيها.

٢. الموافقة على إقامة المشروعات الاستثماريّة الخاصة بتنمية أموال الأوقاف بعد إجراء دراسات الجدوى الاقتصاديّة والدراسات الفنية والمالية.

٣. وضع الخطط والبرامج اللازمة لاستثمار الأراضي الوقفيّة.

وبهذا فإن المادة (٧) من قانون وزارة الأوقاف الأردنية تمكّن من التعاون بين البنك الإسلاميّ الأردنيّ ووزارة الأوقاف من خلال إنشاء صندوق وقفيّ

استثماريّ حيث تودع أموال الأوقاف في البنك الإسلاميّ ويتولى البنك الإسلاميّ إقامة مشروعات استثمارية لتنمية هذه الأموال وصرفها في مجالاتها المحددة بإشراف وزارة الأوقاف الأردنية.

لذا يرى الباحثان أنّ هناك ظروفًا ملائمة من خلال القانون الأردنيّ لإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ الأردنيّ مع بعض التعديلات.

المطلب الثاني: مقترح لإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ الأردني:

يجتهد الباحثان في رسم معالم صندوق وقفيّ استثماريّ يجري إنشاؤه في البنك الإسلاميّ الأردنيّ من خلال:

١. تشكيل مجلس أمناء للصندوق:

يُكوّنُ مجلس أمناء للصندوق الوقفيّ الاستثماريّ، بحيث يضم في عضويته الأطراف المعنية بالوقف والاستثمار، سواء أكانت أطراف حكومية أم مدنية، وممثل عن وزارة الأوقاف الأردنية، وممثل عن وزارة التنمية الاجتماعيّة ومنظمات المجتمع المدني، وممثل عن البنك الإسلاميّ الأردني، وممثلين من المكتتبين تنتخبهم الهيئة العامة.

ويتمتع الصندوق بالشخصية القانونية والمعنوية، حيث يتولى مجلس الأمناء رسم السياسات العامة للصندوق وتوجهاته، ويحدد المجالات التي ينوي العمل بها، ويقر الخطط التنفيذية التي تعد من قبل المدير التنفيذي الذي يعينه المجلس لهذه الغاية وبذا يكون مجلس الأمناء في حكم الناظر على الوقف[1].

(١) العاني، أسامة عبد المجيد، (٢٠١٥م). نحو صندوق وقفي للتنمية المستديمة، بحث مقدّم إلى أعمال منتدى فقه الاقتصاد الإسلاميّ الأول، دبي، دار الشؤون الإسلاميّة والعمل الخيريّ، ص١٧.

وحيث تكون إدارة الصندوق للبنك الإسلاميّ الأردنيّ بعد الموافقة من قبل مجلس الأمناء يتولى إدارته وترتيب أموره وتحديد نوع الصكوك الوقفيّة المتعامل بها، وآلية توزيع الأرباح والاستثمارات المختلفة، وأيّة متعلقات أخرى بالصندوق.

ويتحتم على مجلس الأمناء أن يقوم بالمصادقة على (وثيقة) صيغة الاكتتاب العام المقدمة من الإدارة التنفيذية، من حيث إقرار مقدار رأس المال المقترح الاكتتاب فيه، وشروط الوقفيّة كي يكون المقبل على شراء الأسهم واعيًا بطبيعة الصندوق وعمله، وبذا تكون شروط الصيغة ذات الصلة بالوقف قد أنجزتْ. كذلك ضرورة المصادقة على السياسة الاستثماريّة للصندوق.

٢. المجالات المستهدفة:

حيث إن الهدف من الصندوق هو إحياء سنة الوقف، يرى الباحثان أن المجالات المستفيدة من ريع هذا الصندوق هي:

- المجال الدعويّ من خلال نشر وتحفيظ القرآن الكريم، ومن خلال القيام بمسابقات خاصة لحفظ وتفسير القرآن الكريم وتعليمًا من خلال استخدام أصحاب خبرة لتدريس القرآن وفق أحكامه.
- التنمية العلمية والاجتماعيّة: من خلال عمل دعم الباحثين المختصين في مجال تطوير الوقف.
- التنمية الصحيّة: من خلال دعم المحتاجين في ضوء تعليمات محددة.
- الفئات الهشة (العاطلين عن العمل، الأرامل) وأصحاب المشروعات الصغيرة من خلال تعليمات محددة لدعمهم للقيام بمشروعاتهم الخاصة.

٣. النتائج المتوقعة لنشأة الصناديق الوقفيّة:

- إحياء سنة الوقف بالدعوة إلى مشروعات تكون أقرب إلى نفوس

الناس وأكثر تلبية لحاجاتهم.

- تجديد الأثر التنموي للوقف.
- تطوير العمل الخيري من خلال طرح نموذج جديد على الساحة الأردنيّة يحتذى به، على الرغم من نجاحاتها إسلاميًا وعربيًا.
- تلبية احتياجات المجتمع والمواطنين في المجالات غير المدعومة جيّدًا، حيث إن أغلب المواطنين يعيشون على خط الفقر وأقل، فيعمل الصندوق على تأمين العلاجات الضرورية للأمراض المزمنة، وتقديم منح للطلبة ذوي الدخل المحدود، وتشجيع الشباب على إقامة مشروعات جماعية، حيث يعمل الوقف على تمويلهم حتى ينهي المشروع سداد رأس المال.
- تحقيق المشاركة الشعبية في الدعوة للوقف وإدارة مشروعاته.
- انطلاق العمل الوقفيّ من خلال تنظيم يحقق المرونة مع الانضباط في آن واحد.

٤. علاقات الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ التابعة للبنك الإسلاميّ الأردني:

- **العلاقة مع وزارة الأوقاف الأردنية:**

وزارة الأوقاف الأردنية هي الجهة الرسمية المركزية المسؤولة عن القطاع الوقفيّ في المملكة الأردنية الهاشمية، التي من خلالها تقدم للصناديق الوقفيّة تسهيلات متنوعة تسهم في رفع مستوى الأداء والتنسيق بينها، وتقلل التكاليف التشغيلية لبرامجها. كما تقوم وزارة الأوقاف بالترويج للصناديق الوقفيّة ومشروعاتها، وتعرف الجمهور بها، وتدعو للإيقاف على أغراضها، وتوفر دعمًا ماليًّا من مواردها، وتقدم وزارة الأوقاف الاستشارات الشرعية

والقانونية والخدمات الإدارية والمالية والفنية والإعلامية للصناديق الوقفيّة، كما تقوم وزارة الأوقاف بمتابعة أجهزة الصناديق الوقفيّة والرقابة عليها.

وحيث يقوم البنك الإسلاميّ الأردنيّ بإدارة الصندوق الوقفيّ بحكم الكفاءات المؤهلة والمدربة على إدارة الاموال، وإقامة المشروعات الاستثماريّة مع تحقيق أهدافه الاجتماعيّة من خلال الالتزام بنظام البنك المركزيّ الأردنيّ.

- **العلاقة مع وزارة التنمية الاجتماعيّة:**

تتعاون الصناديق الوقفيّة مع وزارة التنمية الاجتماعيّة لتحقيق الأهداف المماثلة، وذلك من خلال مشروعات مشتركة، بالتنسيق معها، وعدم الدخول معها في منافسة. ولذلك يشارك ممثل من وزارة التنمية الاجتماعيّة في عضوية مجلس إدارة الصناديق الوقفيّة الاستثماريّة.

- **العلاقة مع البنك المركزي الأردنيّ**

يمارس أعماله وفقًا لأحكام (قانون البنوك ذي الرقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته) والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه، بهدف الاستثمار في محفظة أوراق مالية أو أصول مالية أخرى عن طريق الإدارة المهنية للاستثمارات الجماعية، وذلك بالنيابة عن حملة الأسهم أو الوحدات الاستثماريّة في ذلك الصندوق.

٥. موارد الصندوق:

يجب أن تكون إيرادات الصندوق وقفيّة؛ ببحيث تتوافق مع أهدافه وأغراضه، ولذا يتصور أن تتألف من:

- نصيب تحدده وزارة الأوقاف الأردنيّة من الموازنة المخصصة لوزارة الأوقاف الأردنيّة.

- نسبة مما يحصّله الصندوق من البنك الإسلاميّ الأردنيّ لتحقيق أهدافه الاجتماعيّة (الأموال التي يخصصها البنك الإسلاميّ للمسؤولية الاجتماعيّة وأموال القروض الحسنة)، شريطة إيقافها.
- الهبات والوصايا والتبرعات من المساهمين (الواقفين) في الصندوق التي لا تتعارض مع طبيعة الوقف أو أغراض الصندوق سواءً بشكل مباشر (نقدًا) أم على شكل أسهم وقفيّة.
- دعوة المحسنين من المواطنين والباحثين عن الأجر والصدقات إلى الإسهام في دعم الصندوق بتخصيص جزء من أموالهم وقفًا لهذا الغرض.
- الصكوك الوقفيّة التي سنشرحها لاحقًا.

وبهذا تكون الموارد المذكورة بمثابة العين أو المال الموقوف.

الصكوك الوقفيّة أداة تمويلية للصندوق المقترح:

ظهر مصطلح الصكوك الوقفيّة بمفهومها الحالي في العصر الحديث أداةً من أدوات التمويل، وقد عرّفها مجمع الفقه الإسلاميّ الدولي في قراره الخامس بشأن سندات المقارضة بأنها "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها بوصفهم يملكون حصصًا شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كلٍّ منهم فيه[1]".

أما الصكوك الوقفيّة فهي "وثائق تمثل موجودات (الوقف) سواء أكانت هذه الموجودات أصولا ثابتة كالعقارات والمباني وغيرها، أم أصولًا منقولة كالنقود

(١) المجمع الفقهي الإسلاميّ الدولي، ندوة المجمع بالتعاون مع المعهد الإسلاميّ للبحوث والتدريب بالبنك الإسلاميّ للتنمية بتاريخ ٦-٩ محرم ١٤٠٨ه الموافق ٢-٨ أيلول ١٩٨٧م تنفيذًا للقرار ذي الرقم (٣/١٠) المتخذ في الدورة الثالثة، قرار رقم: ٣٠ (٤/٣)، مجلة المجمع (العدد الرابع، ج٣ ص١٨٠٩)

والطائرات والسيارات، أو حقوقًا معنوية كحقوق التأليف، وبراءة الاختراع"[١].

وقد اقترحت فكرة إصدار صكوك وقفية وطرحها للاكتتاب العام من قبل بعض الباحثين المعاصرين منهم الدكتور منذر قحف، وسيلةَ تمويلٍ لأموال قائمة، والدكتور محمد عبدالحليم عمر، وسيلةً لإنشاء أوقاف جديدة. ويمكن أن يتولى الصندوق إدارة عمليات إصدار هذه الأسهم والاكتتاب فيها بنفسه أو يوكل ذلك إلى إحدى الجهات المختصة[٢].

يرى الباحثان أنه يمكن استخدام "الصكوك الوقفيّة" في الاكتتاب العام، وتكون خاصة بالصندوق الوقفيّ الاستثماريّ.

٦. الخطوات العملية لتكوين الصندوق الاستثماريّ الوقفيّ [٣]:

يتطلب إنشاء الصندوق المقترح خطوات عمليّة تتمثل بالآتي:

- دراسة الجدوى:

حيث إن الصناديق الاستثماريّة وقفيةٌ، فإنه لا بد من أن تكون استثماراتها من النوع قليل المخاطر، وأن يهدف لتحقيق عائد دوري مناسب على الاستثمار، أو الجمع بين العائد الدوري والنمو الرأسمالي، مع مراعاة أن تكون استثمارات الصندوق غير مخالفة لأحكام الشريعة الإسلاميّة.

(١) نقاسي،٢٠١١ الصكوك الوقفيّة ودورها في التنمية الاقتصاديّة من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن والحرف، مجلة أسرا الدولية المالية الإسلاميّة، المجلد٤، العدد٢، ص٥٤.

(٢) العاني، أسامة عبد المجيد، صناديق الوقف الاستثماريّ، دراسة فقهية اقتصادية، بيروت، دار البشائر الإسلاميّة، ط١، ٢٠١٠، ص٧٥.

(٣) الدخيل، عبدالله بن محمد، الوقف في الصناديق الاستثماريّة، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، مجلة البيان، العدد ٣١٢، ص٧.

ب- إعداد مدونة شروط وأحكام الصندوق الاستثماريّ الوقفيّ:

يراعى أن تتوافر في اتفاقية الشروط والأحكام للصندوق الاستثماريّ الوقفيّ الضوابط الشرعية للوقف، من الديمومة وعدم انقطاعه، وأن يكون غير محدد المدة، وغير قابل لاستبدال الوحدات، إلا في حال الضرورة أو الحاجة التي تنزل منزلتها.

ت- تقديم طلب إنشاء الصندوق إلى هيئة السوق المالية:

وهو إجراء نظامي يأتي بعد استكمال كلّ الشروط النظامية (إجراءات عمل الصندوق الاستثماريّ)، ليتكون بذلك حق مدير الصندوق في طرح الصندوق حسبما صدرت عليه الموافقة من هيئة السوق المالية.

ث- طرح الوحدات الاستثماريّة (طرحًا عامًا - طرحًا خاصًا):

بعد الموافقة على إنشاء الصندوق تُطرح وحدات الصندوق، ويفضل في خطوة أولية لتطبيق المنتج وليكون الصندوق الاستثماريّ قابلًا للتطبيق؛ أن يكون الطرح خاصًا؛ لأن الطرح الخاص يتميز بعدم قابلية استرداد الوحدات الوقفيّة، وهذه خاصية أساسية في الوقف؛ لأنه تحبيس للأصل وتسبيل للمنفعة؛ وحتى يتطور المنتج ليكون الطرح عامًا مع تقيّيد عملية الاسترداد في المرحلة الثانية في تطوير المنتج.

ج- إبرام الاتفاقية بين الواقف ومدير الصندوق الاستثماريّ الوقفيّ:

تُبرَمُ الاتفاقية المقترحة بين الواقف ومدير الصندوق وفق النموذج المقترح في الدراسة، مع مراعاة توافر الشروط الشرعية والنظامية في أطراف التعاقد من الصفة والأهلية والتكليف.

وأما عن إجراءات وقف الوحدات فإنه لا بد من أن تكون جميع وحدات

الصندوق الاستثماريّ وقفًا، وفي هذه الحالة لا بد من إشعار هيئة السوق المالية بأن الصندوق الاستثماريّ وقف بكامله، وتحديد مصارفه، والمسؤول عن نظارته، وإثبات وقفية الصندوق والإشراف عليه، بحيث تكون هذه الإجراءات من مسؤولية مدير الصندوق.

يرى الباحثان أن يقوم البنك الإسلاميّ الأردنيّ بإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ له ذمة مالية مستقلة بالتعاون مع عملائه بحيث يصدر صكوكًا وقفيّة استثماريّة، ويعمل من خلاله على تحقيق التكافل الاجتماعيّ بشتى جوانبه وتحقيق أهداف البنك الإسلاميّ الأردنيّ الاجتماعيّة.

المطلب الثالث: أثر الصندوق الوقفيّ في تحقيق الأهداف الاجتماعيّة للمصرف الإسلاميّ:

الفرع الاول: الأثر الاجتماعيّ والتكافلي للبنك الإسلاميّ الأردنيّ:

استمر المصرف في تحمل مسؤولياته الاجتماعيّة والثقافية والعمل على ترسيخ القيم الإسلاميّة في المعاملات المصرفية المعتادة، والتفاعل الإيجابيّ مع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعيّ، وفيما يلي نماذج مما قام به المصرف في هذا المجال خلال عام ٢٠٢٠[١]:

١. واصل البنك خلال عام ٢٠٢٠م المشاركة في فعاليات المؤتمرات والندوات التي تعمل على نشر وتطوير أعمال الصيرفة الإسلاميّة.
٢. استمر اهتمام البنك بأنشطة البحث العلمي والتدريب، وقد بلغ ما صرفه على هذه الأنشطة في عام ٢٠٢٠م حوالي ٧٢ ألف دينار.
٣. واصل المصرف دعم كثير من الفعاليات الاجتماعيّة والثقافية، وتقديم

(١) البنك الإسلاميّ الأردني، التقرير السنوي ٢٠٢٠، ص٢٦

التبرعات لأنشطتها المختلفة.

٤. استمر المصرف في استقبال الودائع في «حساب القرض الحسن» من الراغبين في إقراضها عن طريق المصرف قروضًا حسنة، وقد بلغت القروض التي منحها المصرف خلال عام ٢٠٢٠م، من الصندوق ومن الأموال التي خصصها لهذه الغاية حوالي ٧٩,٦ مليون دينار، بما في ذلك قروض برنامج البنك المركزي لمواجهة أزمة كورونا والاتفاقية متوسطة الأجل، استفاد منها حوالي ٢٠ ألف متعامل، وذلك مقابل حوالي ٢٠,٤ مليون دينار في عام ٢٠١٩م، كان قد استفاد منها حوالي ٢٤ ألف متعامل.

٥. واصل المصرف تطبيق البرنامج الخاص بتمويل مشروعات المسؤولية الاجتماعيّة من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلاميّة الأردنية ومتطلبات أصحاب المهن والحرف المختلفة بأسلوب المرابحة.

٦. استمر المصرف في رعاية صندوق التأمين التبادلي لمديني المصرف الذي استُحدِثَ في عام ١٩٩٤م.

الفرع الثاني: مقارنة بين أهداف الصناديق الوقفيّة والأهداف الاجتماعيّة للبنك الإسلاميّ الأردنيّ:

يرى الباحثان أنّه يمكن أن تتوافق كل من أهداف الصندوق الوقفيّ وأهداف المسؤولية الاجتماعيّة للبنك من خلال:

١. إحياء سنة الوقف بالدعوة إلى مشروعات تكون أقرب إلى نفوس الناس وأكثر تلبية لحاجاتهم من خلال المؤتمرات والندوات.

٢. تجديد الأثر التنمويّ للوقف من خلال البحث العلميّ.

٣. تطوير العمل الخيريّ من خلال طرح نموذج جديد يحتذى به من خلال

التدريب المهنيّ.

٤. تلبية احتياجات المجتمع والمواطنين في المجالات غير المدعومة بأسلوب مناسب من خلال القروض الحسنة والتبرعات وإيجاد المساكن.

٥. إيجاد توازن بين العمل الخيريّ الخارجيّ والعمل الخيريّ الداخليّ.

٦. تحقيق المشاركة الشعبية في الدعوة للوقف وإدارة مشروعاته من خلال مشاركة ذوي الدخل المحدود.

٧. انطلاق العمل الوقفيّ من خلال تنظيم يحقق المرونة مع الانضباط في آن واحد بتدريب وثم تمويل المهنيين والحرفيين

لذا يمكن للبنك الإسلاميّ الأردنيّ أن ينشئ صناديق وقفية استثمارية بمشاركة عملائه، وذلك من خلال طرح صكوك وقفية متساوية القيمة لعملائه حيث يكون الصندوق مستقلًا في الذمة المالية، ويراعى فيه المعايير الشرعية وخاضعًا للرقابة الشرعية.

تتوافق الأهداف الاجتماعيّة للوقف والبنك الإسلاميّ الأردنيّ بشكل كبير مع أهداف الصناديق الوقفيّة الاستثماريّة، حيث إنهما يهدفان إلى التكافل الاجتماعيّ بكلّ أشكاله، ويحصل ذلك بإنشاء صناديق وقفية استثمارية من أجل تحقيق أهدافهما للنهوض بالمجتمع الإسلاميّ.

المبحث الثاني:

(نتائج وتحليل الدراسة)

في هذا المبحث عرضٌ لنتائج تحليل الاستبانة التي جرى توزيعها على عيّنة من المتعاملين في البنك الإسلاميّ الأردنيّ في محافظتي عمّان وعجلون في الأردن.

١. المعلومات الديموغرافية لأفراد عيّنة الدراسة:

اتسمت المعلومات الديموغرافية لعيّنة الدراسة بالآتي:

أ- شكلت نسبة الإناث (٥٢,٧٪) من أفراد عيّنة الدراسة، بينما مثلت فئة الذكور نسبة (٤٧,٣٪).

ب- كانت الفئة العمرية من ٤٠ - أقل من٥٠ سنة هي الأعلى بين فئات أعمار المبحوثين بنسبة (٤٢,٩ ٪)، بينما كانت الفئة العمرية الأقل هي فئة أقل من ٣٠ سنه بنسبة (١٠,٣٪).

جـ- شكلت فئة حملة درجة البكالوريس الأعلى من عموم المبحوثين بنسبة (٦٤,٥٪)، تلتها فئة حملة درجة حملة الماجستير بنسبة (١٣,٤٪)، وهذا يشير إلى امتلاك المبحوثين للمعرفة الأكاديمية.

د-كانت نسبة المبحوثين من فئة الذين يملكون حسابًا جاريًا / رواتب هي الأعلى بنسبة (٨٠,٥٪) تلاها فئة من يملكون حساب تحت الطلب بنسبة (٨,٩٪).

هـ- كانت نسبة المبحوثين في فروع عجلون هي الأعلى بنسبة (٥١,٨٪)، بينما بلغت نسبة المبحوثين في فروع عمّان (٤٨,٢٪).

٢. اختبار التوزيع الطبيعي لأفراد عيّنة الدراسة:

وهو اختبار يهدف إلى معرفة إتباع أفراد عيّنة الدراسة للتوزيع الطبيعي أم لا، ويعتمد عليه في تحديد نوع الاختبار الإحصائي الملائم لعيّنة الدراسة، ويطلق على هذا الاختبار اختبار كلمجروف- سميرنوف-Kolmogorov (K-S test) (Smirnov Test) بقاعدة: إذا كانت المعنوية ($\alpha \geq 0.05$) فإن توزيع عيّنة الدراسة يتبع التوزيع الطبيعيّ، وأما إذا كانت المعنوية ($\alpha < 0.05$)

فإن توزيع عيّنة الدراسة لا يتبع التوزيع الطبيعي[1].

والجـدول (٣) يبـين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لأفراد عيّنة الدراسـة على فقرات الاستبانة حول إمكان إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ تبعًا لمتغير (المؤهل العلميّ).

الجدول (٣):

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لأفراد عيّنة الدراسة

المؤهل العلمي	العدد	مستوى الدلالة
دبلوم متوسط	٢٨	٠,١١٤
بكالوريوس	٢٤٥	٠,٩٥٧
ماجستير	٥١	٠,٢٨٥
دكتوراه	١٩	٠,٠٧٧
توجيهي مهني	٣٧	٠,١٥

يتبين من الجدول (٣) أن توزيع أفراد عيّنة الدراسة هو توزيع طبيعي، إذ إن قيمة المعنوية أكبر من ٠,٠٥.

٣. ثبات أداة الدراسة:

قام الباحثان بحسـاب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي من خلال تطبيـق اختبار كرونبـاخ ألفا (Alpha Crunbach)، فـإذا كانت قيمة المعامل أكبر من ٧٠٪ يُقبَلُ ثبات الاستبانة، وأما إذا كانت قيمة المعامل أقل من ٧٠٪ فإنه يُرفَضُ ثبات الاستبانة.

وأظهرت نتائج اختبار ثبات الاسـتبانة أن نسبة الثبات لفقرات الاستبانة ذات الصلـة برغبـة العملاء في إحياء سـنة الوقف بإنشـاء صنـدوق وقفيّ

(1) Landau، Sabine and Brian S. Everitt،(2004)، A Handbook of Statistical Analyses using SPSS، CHAPMAN & HALL/CRC A CRC Press Company Boca Raton London New York Washington، D.C.p.149

استثماريّ بلغت (٨٦,٥٪)، وأما الفقرات ذات الصلة بتوقعات العملاء بشأن إسهام البنك في إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ فقد بلغت نسبة الثبات فيها (٧٥,٣٪) أما الفقرات ذات الصلة بتوقعات العملاء حول إسهام هيئة الرقابة الشرعية في إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ فقد بلغت نسبة الثبات فيها (٧٥,٦٪)، وبلغت الفقرات ذات الصلة بتوقعات العملاء حول أثر الصندوق في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة (٨٦٪)، وبلغت نسبة الثبات لجميع فقرات الاستبانة (٧٨,٤٪).

وعليه يُقبَلُ ثبات فقرات الاستبانة واتساقها فيما بينها. وهذا يفيد إمكان تعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة.

٤. وصف إجابات عيّنة الدراسة ذات الصلة برغبة العملاء في إحياء سنة الوقف بإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ:

يبين الجدول (٤) الإحصاء الوصفيّ لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة ذات الصلة برغبة العملاء في إحياء سنة الوقف بإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ

الجدول (٤):

الإحصاء الوصفيّ لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة ذات الصلة برغبة العملاء في إحياء سنة الوقف بإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	درجة التقويم
١	٢	يسهم وقف النقود في تحقيق التكافل بين المجتمع الإسلاميّ	٤,٨٩٢	٠,٦٣	مرتفعة
٢	٤	يسهم تبرعك بمبلغ بسيط في سد بعض الاحتياجات الضرورية لبعض الأفراد في المجتمع	٤,٦١	٠,٦٠	مرتفعة
٣	٦	يسهم تبرعك بدينار شهري في أن تكون من الداعمين للصندوق الوقفيّ الاستثماريّ	٤,٥٨	٠,٧٨	مرتفعة
٤	٨	يسهم الوقف النقدي في زيادة المشروعات التنموية في المجتمع	٤,٤٦	٠,٨٨	مرتفعة
٥	٣	تسهم الدعوة إلى مشروعات قريبة من حاجات الناس في إحياء سنة الوقف	٤,٤٤	٠,٧٠	مرتفعة
٦	٥	تسهم القيم الإسلاميّة في تعزيز الوقف	٤,٤٤	٠,٧٠	مرتفعة
٧	٧	تسهم حملات التوعية للتعريف بالوقف، وقيمته الدينية في إحياء سنة الوقف	4.40	0.82	مرتفعة
٨	١	تحديد مجالات الوقف يزيد من الإقبال على إحياء سنة الوقف	4.32	0.95	مرتفعة

يتضح من الجدول (٤) الذي تضمن إجابات أفراد عيّنة الدراسة ذات الصلة بالمحور الأول (رغبة العملاء في إحياء سنة الوقف بإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ) الآتي:

١. أنّ المتوسطات الحسابيّ ة للإجابات تراوحت ما بين (٤,٨٩٢- ٤,٣٢) بناءً على مقياس ليكرت الخماسيّ، حيث حازت الفقرات الثماني على تقويم مرتفع.

٢. تبين أن الفقرة ذات الرقم (٢) وهي (يسهم وقف النقود في تحقيق التكافل بين المجتمع الإسلاميّ) حازت على الرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابيّ لها (٤,٨٩٢) وبانحراف معياريّ (٠,٦٣) وبمستوى تقويم مرتفع.

٣. في الرتبة الثانية جاءت الفقرة ذات الرقم (٤) (يسهم تبرعك بمبلغ بسيط في سد بعض الاحتياجات الضرورية لبعض الأفراد في المجتمع) بمتوسط حسابيّ بلغ (٤,٦١) وبانحراف معياريّ (٠,٦٠) وبمستوى تقويم مرتفع.

٤. في الرتبة الأخيرة جاءت الفقرة ذات الرقم (١) (تحديد مجالات الوقف يزيد من الإقبال على إحياء سنة الوقف) بمتوسط حسابيّ (٤,٣٢) وبإنحراف معياريّ (٠,٩٥) وبمستوى تقويم مرتفع.

٥. وصف إجابات عيّنة الدراسة ذات الصلة بالمحور الثاني (توقعات العملاء بشأن إسهام البنك في إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ):

يبين الجدول (٥) الإحصاء الوصفيّ لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة ذات الصلة بتوقعات العملاء بشأن إسهام البنك في إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ. والذي يتضح منه إجابات أفراد عيّنة الدراسة ذات الصلة (**بتوقعات العملاء بشأن إسهام البنك في إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ**) الآتي:

١. أن المتوسطات الحسابيّ ة للإجابات، تراوحت ما بين (٤,٤٠- ٤,١٥) بناءً على مقياس ليكرت الخماسيّ، حيث حازت الفقرات الثمان على تقويم مرتفع.

الجدول (٥):

الإحصاء الوصفيّ لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة ذات الصلة بتوقعات العملاء بشأن إسهام البنك في إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	درجة التقويم
١	٦	تسهم تشريعات البنك الإسلاميّ الأردنيّ بملاءمة الأثر التنمويّ للصندوق الوقفيّ الاستثماريّ	٤,٤٠	٠,٩٩	مرتفعة
٢	٧	يسهم وضوح أهداف المصرف الإسلاميّ في إنشاء الصندوق الوقفيّ بزيادة ثقة العملاء	٤,٣٥	١	مرتفعة
٣	٨	يسهم التزام المصرف الإسلاميّ بتعاليم الشريعة في زيادة إقبال العملاء بالاستثمار في الصناديق الوقفيّة	٤,٣٣	٠,٩٥	مرتفعة
٤	٥	أتصور وجود ملاكات محاسبيه مؤهلة لتنظيم حسابات الصندوق	٤,٢٠	٠,٩٦	مرتفعة
٥	٣	أتوقع ممارسة حقي بالرقابة من خلال لجنة على الأداء المالي والتشغيلي للصندوق الوقفيّ الاستثماريّ والاطلاع على استثمارات الصندوق	٤,٢٠	٠,٩٦	مرتفعة
٦	١	أتوقع وجود كفاءة بشريّة مدربة ومؤهلة لإدارة الصندوق الوقفيّ	٤,١٨	٠,٩١	مرتفعة

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	درجة التقويم
٧	٤	يسهم تزويدي بمعلومات دقيقة حول اجتماعات أعضاء الهيئة الإدارية دَوريًا بزيادة ثقتي بالقرارات الإستراتيجية التي تتخذها الإدارة لتحسين إدارة الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ	4.16	0.73	مرتفعة
٨	٢	أتوقع إعطاء معلومات ذات صلة بالصندوق الوقفيّ الاستثماريّ دوريًا ومجانًا	4.15	0.85	مرتفعة

٢. تبين أن الفقرة ذات الرقم (٦) وهي (تسهم تشريعات البنك الإسلاميّ الأردنيّ بملاءمة الأثر التنمويّ للصندوق الوقفيّ الاستثماريّ) حازت على الرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابيّ لها (٤,٤٠) وبانحراف معياريّ (٠,٩٩) وبمستوى تقويم مرتفع.

٣. في الرتبة الثانية جاءت الفقرة ذات الرقم (٧) (يسهم وضوح أهداف المصرف الإسلاميّ في إنشاء الصندوق الوقفيّ بزيادة ثقة العملاء) بمتوسط حسابيّ بلغ (٤,٣٥) وبانحراف معياريّ (١) وبمستوى تقويم مرتفع.

٤. في الرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٢) (أتوقع إعطاء معلومات ذات صلة بالصندوق الوقفيّ الاستثماريّ بشكل دوري ومجاني) بمتوسط حسابيّ (٤,١٥) وبانحراف معياريّ (٠,٨٥) وبمستوى تقويم مرتفع.

٦. وصف إجابات عيّنة الدراسة المحور الثالث ذات الصلة (توقعات العملاء حول إسهام هيئة الرقابة الشرعية في إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ):

يبين الجدول (٦) الإحصاء الوصفيّ لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة

المتعلقة بتوقعات العملاء حول إسهام هيئة الرقابة الشرعية في إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ.

الجدول (٦):

الإحصاء الوصفيّ لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة ذات الصلة بتوقعات العملاء حول إسهام هيئة الرقابة الشرعية في إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	درجة التقويم
١	١	من المتوقع مشاركة هيئة الرقابة الشرعية في وضع التعليمات واللوائح ونماذج العقود الشرعية لمعاملات الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ.	٤,١٨	٠,٧٣	مرتفعة
٢	٢	تسهم هيئة الرقابة الشرعية في متابعة ومراقبة أعمال الصندوق الوقفيّ للتأكد من مطابقة أعماله لأحكام الشريعة الإسلاميّة.	٤,١٦	٠,٧١	مرتفعة
٣	٣	من المتوقع أخذ رأي هيئة الرقابة الشرعية في الأنشطة الاستثماريّة للصندوق الوقفيّ الاستثماريّ وتطبيق القواعد الشرعية عليها	٤,١٥	٠,٨٥	مرتفعة
٤	٤	تسهم سرعة التحقيق في الشكاوى من الناحية الشرعية في أثناء التنفيذ وعمل اللازم تجاهها في زيادة ثقة العملاء.	٤,٠٩	١,١٥	مرتفعة
٥	٥	من المتوقع ان تضم هيئة الرقابة الشرعية عددًا مناسبًا من الفقهاء المتخصصين في مجال المعاملات المصرفية والمسائل الاقتصاديّة الحديثة ذات الصلة بمسائل الوقف.	٤,٠٣	١,١٠	مرتفعة

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	درجة التقويم
٦	٦	من المعتقد اقتصار إسهام هيئة الرقابة الشرعية في تقديم تقرير للهيئة الإدارية للصندوق الوقفيّ بسلامة وصحة جميع معاملاته الشرعية.	٤,٠٢	1.19	مرتفعة
٧	٧	أتوقع أن تسهم هيئة الرقابة الشرعية في مناقشة المشروعات ودراسة الجدوى بنجاح المشروعات الاستثماريّة	٣,١٧	١,٢٣	متوسط
٨	٨	أتوقع أن تسهم هيئة الرقابة الشرعية في إيجاد صيغ شرعية جديدة لتواكب التطور في الأساليب الاستثماريّة للوقف	3.1	١,١١	متوسط

يتضح من الجدول (٦) الذي تضمن إجابات أفراد عيّنة الدراسة ذات الصلة (بتوقعات العملاء حول إسهام هيئة الرقابة الشرعية في إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ) الآتي:

١. أنّ المتوسطات الحسابيّة للإجابات تراوحت ما بين (٤,١٨ -٣,١) بناءً على مقياس ليكرت الخماسي، حيث حازت ست فقرات على تقويم مرتفع، وفقرتان على تقويم متوسط.

٢. تبين أن الفقرة ذات الرقم (١) وهي (من المتوقع مشاركة هيئة الرقابة الشرعية في وضع التعليمات واللوائح ونماذج العقود الشرعية لمعاملات الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ) حازت على الرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابيّ لها (٤,١٨)، وبانحراف معياريّ (٠,٧٣)، وبمستوى تقويم مرتفع.

٣. في الرتبة الثانية جاءت الفقرة ذات الرقم (٢) (تسهم هيئة الرقابة الشرعية في متابعة ومراقبة أعمال الصندوق الوقفيّ للتأكد من

مطابقة أعماله لأحكام الشـريعة الإسلاميّة) بمتوسط حسابيّ بلغ (٤,١٦)، وبانحراف معياريّ (٠,٧١)، وبمستوى تقويم مرتفع.

٤. في الرتبـة الأخيـرة جاءت الفقرة ذات الرقم (٨) (أتوقع أن تسـهم هيئـة الرقابـة الشـرعية في إيجاد صيغ شـرعية جديـدة لتواكب التطور في الأساليب الاستثماريّة للوقف) بمتوسط حسابيّ (٣,١)، وبانحراف معياريّ (١,١١)، وبمستوى تقويم متوسط.

٧. وصف إجابات عيّنة الدراسة ذات الصلة بالمحور الرابع (توقعات العملاء حول أثر الصندوق في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة):

يبين الجدول (٧) الإحصاء الوصفيّ لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة ذات الصلة بتوقعات العملاء حول أثر الصندوق في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

الجدول (٧):

الإحصاء الوصفيّ لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة ذات الصلة بتوقعات العملاء حول أثر الصندوق في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	درجة التقويم
١	٦	يسهم الصندوق الوقفيّ في توفير الأمن الاجتماعيّ	٤,٤٠	٠,٩٩	مرتفعة
٢	٣	يسهم الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ في تقديم الإعانات والمساعدات للأيتام والمحتاجين	٤,٣٩	٠,٩٩	مرتفعة
٣	١	يسهم الصندوق الوقفيّ في تقليل نسبة البطالة	٤,٣٥	١	مرتفعة
٤	٥	يسهم الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ في التخفيف من الأعباء الاجتماعيّة للدولة والتخفيف من عجز الموازنات	٤,٣٣	٠,٩٥	مرتفعة

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	درجة التقويم
٥	٨	يسهم الصندوق الوقفيّ في النهوض بالمجتمع المحليّ	٤,٣٠	٠,٩٥	مرتفعة
٦	٧	يسهم الصندوق الوقفيّ في رفع كفاءة التعليم	٤,٢٨	٠,٩٥	مرتفعة
٧	٢	يسهم الصندوق الوقفيّ في تقليل نسبة الفقر	٤,٢٥	٠,٩٦	مرتفعة
٨	٤	يسهم الصندوق الوقفيّ في تقديم قروض حسنة للطبقات الفقيرة للقيام بمشروعات صغيرة تسد احتياجاتهم	٤,٢٠	٠,٩٦	مرتفعة

يتضح من الجدول (٧) الذي تضمن إجابات أفراد عيّنة الدراسة ذات الصلة (حول أثر الصندوق في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة) الآتي:

١. أنَّ المتوسطات الحسابيّة للإجابات، تراوحت ما بين (٤,٤٠ - ٤,٢٠) بناءً على مقياس ليكرت الخماسي، حيث حازت الفقرات الثمان على تقويم مرتفع.

٢. تبين أن الفقرة ذات الرقم (٦) وهي (يسهم الصندوق الوقفيّ في توفير الأمن الاجتماعيّ) حازت على الرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابيّ لها (٤,٤٠)، وبانحراف معياريّ (٠,٩٩)، وبمستوى تقويم مرتفع.

٣. في الرتبة الثانية جاءت الفقرة ذات الرقم (٣) (يسهم الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ بتقديم الإعانات والمساعدات للأيتام والمحتاجين) بمتوسط حسابيّ بلغ (٤,٣٩)، وبانحراف معياريّ

(٠,٩٩)، وبمستوى تقويم مرتفع.

٤. في الرتبة الأخيرة جاءت الفقرة ذات الرقم (٤) (يسهم الصندوق الوقفيّ في تقديم قروض حسنة للطبقات الفقيرة للقيام بمشروعات صغيرة تسد احتياجاتهم) بمتوسط حسابيّ (٤,٢٠)، وبانحراف معياريّ (٠,٩٦)، وبمستوى تقويم مرتفع.

٨. اختبار فرضيات الدراسة:

استخدمت الدراسة اختبار التباين الأحادي (One Way Anova)لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك اعتمادًا على اتباع أفراد عيّنة الدراسة التوزيع الطبيعي، وقاعدة القرار فيه هي: إذا كانت المعنوية (α< 0.05) فإنه تُرفَضُ الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، بوجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين آراء المبحوثين حول إمكان إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ الأردني، وأما إذا كانت المعنوية (α> 0.05) فإنه تُقبَلُ الفرضية العدمية بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، بين آراء المبحوثين في إمكان إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ الأردني[1].

اختبار الفرضية الأولى للدراسة:

يوضح الجدول (٨) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) ذات الصلة بالفرضية الأولى للدراسة: (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، في آراء المبحوثين حول رغبة العملاء في إحياء سنة الوقف بإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ يعزى إلى المؤهل العلميّ).

(1) Timothy A. Brown (2006)، Confirmatory factor analysis for applied research. New York: Guilford، p.45

الجدول (٨):

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لإجابات أفراد عيّنة الدراسة حول رغبة العملاء في إحياء سنة الوقف بإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٠,٠٩٥	٢	٠,٤٨	٠,١٩٥	٠,٨٢٥
داخل المجموعات	١٥,١٨	٦٣	٠,٢٤٧		
المجموع	١٥,٢٧٥	٦٥			

يوضح الجدول (٨) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) إذا بلغت قيمة (ف) (0.195)، وبمستوى دلالة (0.824)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية لإمكان إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ الأردني. ويبين الجدول (٩) اتجاه إجابات أفراد عيّنة الدراسة:

الجدول (٩):

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لإجابات أفراد عيّنة الدراسة رغبة العملاء في إحياء سنة الوقف بإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ

	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ
رغبة العملاء في إحياء سنة الوقف بإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ	دبلوم متوسط	٢٨	٤,٠١	٠,٥٧
	بكالوريوس	٢٤٥	٣,٩٢	٠,٤٦
	ماجستير	٥١	٣,٩٧	٠,٣٥
	دكتوراه	١٩	٤,٠٣	٠,٣٥
	مهني	٣٧	٤,٠١	٠,٥٧
	المجموع	٣٨٠	٣,٩٨٨	٠,٤٦

يتضح من الجدول (٩) أن المتوسط الكلي لجميع فئات المؤهل العلمي تقع في المنطقة ٣,٦٨ إلى ٥ بحسب مقياس ليكرت، وهذا يشير إلى أن تقويم

جميع عيّنة الدراسة (مرتفع) مما يشير إلى رغبة العملاء في إحياء سنة الوقف بإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ. حيث بلغ أعلى متوسط حسابيّ لفئة الدكتوراه (٤,٠٣)، وبانحراف معياريّ (٠,٣٥)، وفئة دبلوم متوسط وفئة مهني ثاني أعلى متوسط حسابيّ بلغ (٤,٠١)، وبانحراف معياريّ (٠,٥٧)، ويلاحظ أن هناك فارقًا ضئيلًا بين الفئتين في المتوسط الحسابيّ، بينما يزيد الفارق في الانحراف المعياريّ مما يدل على تجانس بين رغبة الفئتين، أي أنَّ عيّنة الدراسة تتفق على الرغبة في إحياء سنة الوقف بإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ.

وبناءً على ما تقدم تُقبَلُ الفرضية الأولى التي تنص على أنّه (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول رغبة العملاء في إحياء سنة الوقف بإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ يعزى إلى المؤهل العلميّ).

اختبار الفرضية الثانية للدراسة:

يوضح الجدول (١٠) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) ذات الصلة بالفرضية الثانية للدراسة: (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول توقعات العملاء بشأن إسهام البنك في إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ يعزى إلى المؤهل العلميّ).

الجدول (١٠):

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لإجابات أفراد عيّنة الدراسة حول توقعات العملاء بشأن دور البنك في إنشاء صندوق وقفي استثماري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٠,٠١٠	٢	٠,٠٠٥	٠,٠٢٧	٠,٩٧
داخل المجموعات	١١,١٢١	٦٢	٠,١٧٩		
المجموع	١١,١٣١	٦٤			

يوضح الجدول (١٠) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة (α≤ ٠,٠٥) إذا بلغت قيمة (ف) (٠,٠٢٧)، وبمستوى دلالة (٠,٩٧)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (α≤ ٠,٠٥) على الدرجة الكلية لإمكان إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ الأردنيّ.

ويبين الجدول (١١) اتجاه إجابات أفراد عيّنة الدراسة:

الجدول (١١):

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لإجابات أفراد عيّنة الدراسة حول توقعات العملاء بشأن إسهام البنك في إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ

	المؤهل العلميّ	العدد	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ
رغبة العملاء في إحياء سنة الوقف بإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ	دبلوم متوسط	٢٨	٤,٠١	٠,٣٩
	بكالوريوس	٢٤٥	٣,٧٢	٠,٤٣
	ماجستير	٥١	٣,٩١	٠,٤٨
	دكتوراه	١٩	٣,٩٨	٠,٣٦
	مهنيّ	٣٧	٤,٠٣	٠,٣٩
	المجموع	٣٨٠	٣,٩٣	٠,٤١

يبين الجدول (١١) الاتجاه الإيجابي لإجابات أفراد عيّنة الدراسة حول توقعات العملاء بشأن إسهام البنك في إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ، حيث بلغ أعلى متوسط حسابيّ لفئة المهنيّ (٤,٠٣)، وبانحراف معياريّ (٠,٣٩)، وتلتها فئة دبلوم متوسط بمتوسط حسابيّ (٤,٠١)، وبانحراف معياريّ (٠,٣٩)، بينما حصلت آخر فئة (البكالوريوس) على متوسط حسابيّ (٣,٧٢)، وبانحراف معياريّ (٠,٤٣). أي أن عيّنة الدراسة تتفق بتوقعاتها بشأن إسهام البنك في إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ.

وعليه تُقبَلُ الفرضية الثانية وهي (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية،

في آراء المستجوبين حول رغبة العملاء في إحياء سنة الوقف بإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ يعزى إلى المؤهّل العلميّ).

اختبار الفرضية الثالثة للدراسة:

يوضح الجدول (١٢) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) ذات الصلة بالفرضية الثالثة للدراسة: (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول توقعات العملاء حول إسهام هيئة الرقابة الشرعية في إنشاء الصندوق الوقفيّ).

الجدول (١٢):

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لإجابات أفراد عيّنة الدراسة عن توقعات العملاء حول إسهام هيئة الرقابة الشرعية في إنشاء الصندوق الوقفيّ

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٠,٠٣	٢	٠,٠٠٥	٠,٠٢٧	٠,٩٨
داخل المجموعات	١١,١٣١	٦٢	٠,١٧٩		
المجموع	١١,١٦١	٦٤			

يوضح الجدول (١٢) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) إذ بلغت قيمة (ف) (0.027)، وبمستوى دلالة (0.98)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية لإمكان إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ الأردني.

ويبين الجدول (١٣) اتجاه إجابات أفراد عيّنة الدراسة:

الجدول (١٣):

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لإجابات أفراد عيّنة الدراسة عن توقعات العملاء حول إسهام هيئة الرقابة الشرعية في إنشاء الصندوق الوقفيّ

	المؤهل العلميّ	العدد	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ
رغبة العملاء في إحياء سنة الوقف بإنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ	دبلوم متوسط	٢٨	٤,٠١	٠,٣٩
	بكالوريوس	٢٤٥	٣,٧٢	٠,٤٣
	ماجستير	٥١	٣,٩١	٠,٤٨
	دكتوراه	١٩	٣,٩٨	٠,٣٦
	مهنيّ	٣٧	٤,٠٣	٠,٣٩
	المجموع	٣٨٠	٣,٩٣	٠,٤١

يبين الجدول (١٣) الاتجاه الإيجابي لإجابات أفراد عيّنة الدراسة عن توقعات العملاء حول إسهام هيئة الرقابة الشرعية في إنشاء الصندوق الوقفيّ حيث بلغ أعلى متوسط حسابيّ لفئة المهنيّ (٤,٠٣)، وبانحراف معياريّ (٠,٣٩)، وتلتها فئة دبلوم متوسط بمتوسط حسابيّ (٤,٠١)، وبانحراف معياريّ (٠,٣٩)، بينما حصلت آخر فئة (البكالوريوس) على متوسط حسابيّ (٣,٧٢)، وبانحراف معياريّ (٠,٤٣)، أي أنّ عيّنة الدراسة تتفق بتوقعاتها بشأن إسهام البنك في إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ.

وبناءً على ماسبق تُقبَلُ الفرضية الثالثة، وهي (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين عن توقعات العملاء حول إسهام هيئة الرقابة الشرعية بإنشاء الصندوق الوقفيّ)

اختبار الفرضية الرابعة للدراسة:

يوضح الجدول (١٤) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) ذات الصلة بالفرضية الرابعة للدراسة: (لا توجد فروقات ذات دلالة

إحصائية في آراء عيّنة الدراسة حول إسهام الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة).

الجدول (١٤):

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لإجابات أفراد عيّنة الدراسة حول أثر الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٠,٠٩٧	٢	٠,٤٩	٠,١٩٦	٠,٨٢٦
داخل المجموعات	١٥,١٦	٦٣	٠,٢٤٥		
المجموع	١٥,٢٥٧	٦٥			

يوضح الجدول (١٤) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) إذا بلغت قيمة (ف) (0.196)، وبمستوى دلالة (0.826)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية أثر الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

ويبين الجدول (١٥) اتجاه إجابات أفراد عيّنة الدراسة:

الجدول (١٥):

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لإجابات أفراد عيّنة الدراسة حول أثر الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة

	المؤهل العلميّ	العدد	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ
رغبة العملاء في إحياء سنة الوقف بإنشاء صندوق وقفي استثماري	دبلوم متوسط	٢٨	٤,٠١	٠,٥٨
	بكالوريوس	٢٤٥	٣,٩٢	٠,٤٧
	ماجستير	٥١	٣,٩٧	٠,٣٧
	دكتوراه	١٩	٤,٠٣	٠,٣٩
	مهنيّ	٣٧	٤,٠١	٠,٥٧
	المجموع	٣٨٠	٣,٩٨	٠,٤٧٦

يبين الجدول (١٥) الاتجاه الإيجابي لإجابات أفراد عيّنة الدراسة حول أثر الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، حيث بلغ أعلى متوسط حسابيّ لفئة الدكتوراه (٤,٠٣)، وبانحراف معياريّ (٠,٣٩)، بينما حصلت فئة (البكالوريوس) على أقل متوسط حسابيّ (٣,٩٢)، وبانحراف معياريّ (٠,٤٧)، أي أنّ عيّنة الدراسة تتفق حول أثر الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

وبناءً على ماسبق فإنه تُقبَلُ الفرضية الرابعة وهي (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، في آراء عيّنة الدراسة حول أثر الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة).

ويظهر من نتائج دراسة فرضيات الدراسة قبول الفرضيات الأربع للدلالة على أن مجتمع الدراسة يرى ويرغب في أن يقوم البنك الإسلاميّ الأردنيّ بإنشاء وإدارة صندوق استثماريّ وقفيّ لخدمة الأهداف المنوّه عنها في هذا البحث.

الاستنتاجات:

نتائج التحليلات النظريّة والعمليّة للبحث، وما عُرِضَ في الجانب النظريّ منه، وبعد إجراء التحليل الإحصائيّ المطلوب واختبار الفرضيات، يمكن تلخيص أبرز النتائج التي توّصل إليها الباحثان من خلال الآتي:

١. ترجيح وقف النقود؛ لأنّه متيسّر لدى جميع طبقات المجتمع بأشكال مختلفة، ومنها إنشاء صناديق وقفية استثمارية تلبي احتياجات المجتمع.
٢. إمكان إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ الأردنيّ لما يتمتع به من ثقة من قبل العملاء، تذهب عوائده لمنفعة الفقراء والمحتاجين.

٣. إمكان إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماري بالتنسيق بين البنك الإسلاميّ الأردنيّ ووزارة الاوقاف الاردنية لوجود صيغ استثمارية مشابهة (سندات المقارضة).

٤. إمكان تحقيق المسؤولية المجتمعية للبنك الإسلاميّ من خلال قيامه بإنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ وتشجيع أفراد المجتمع المحليّ على إحياء سنة الوقف.

٥. أظهرت نتائج اختبار الفرضيات أنّ لدى المتعاملين مع البنك الإسلاميّ رغبة عالية في المشاركة في الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ، حيث حاز متوسط الاجابات على تقويم مرتفع مما يدل على الأثر الإيجابي بإمكان إنشائه.

٦. أظهرت نتائج اختبار الفرضيات أنّه سيكون هناك إسهام كبير لهيئة الرقابة الشرعية في مراقبة الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ وفق الشريعة الإسلاميّة، حيث حاز متوسط الإجابات على تقويم مرتفع، مما يدل على الأثر الإيجابي بإمكان إنشائه.

٧. أظهرت نتائج اختبار الفرضيات أن الصناديق الوقفيّة الاستثماريّة ستسهم في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة لأفراد المجتمع، حيث حاز متوسط الإجابات على تقويم مرتفع مما يدل على الأثر الإيجابي بإمكان إنشائه.

٨. تتماشى متطلبات وتعليمات البنك المركزي الأردنيّ مع إنشاء الصندوق الوقفيّ الاستثماريّ.

٩. يمكن للبنك الإسلاميّ أن يسهم في إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ من

خلال الإدارة المدربة القادرة.

١٠. الصناديق الوقفيّة الاستثماريّة تقوم باستقطاب الأموال الوقفيّة ودمجها لتشكيل رأس مال الصندوق.

التوصيات:

يوصي الباحثان بالآتي:

١. حث البنك الإسلاميّ على تأسيس صندوق وقفي خاص تكون الحصص الأساسية فيه من سندات مقارضة متبرع بها من قبل المستثمرين سواء في البنك الإسلاميّ الأردنيّ أم وزارة الأوقاف الأردنية لصالح الصندوق، بحيث تذهب أرباح هذا الصندوق إلى مجالات الخير المنوّعة.

٢. نشر ثقافة الوقف النقديّ وطرق التعامل مع الصناديق الاستثماريّة؛ لما لها من تفعيل روح الادخار لدى المجتمع.

٣. الطلب من البنك المركزي الأردنيّ وضع تشريعات وأنظمة خاصة تنظم عمل صناديق الاستثمار الوقفيّة بالتعاون مع الجهات الأخرى المختصة التي من بينها وزارة الأوقاف وهيئة الأوراق المالية.

٤. حيث إنّ التشريعات في المملكة الأردنية الهاشمية تسمح بتأسيس الصناديق الاستثماريّة، يقترح الباحثان حث الجهات المختصة على تاسيس صندوق وقفيّ استثماريّ وفق التعليمات المتاحة.

قائمة المصادر والمراجع

١. إسماعيل، ٢٠٠٦ مستقبل المصارف الإسلاميّة المستجدات ضمن كتاب المصارف الإسلاميّة، اتحاد المصارف الإسلاميّة، بيروت.

٢. الدخيل، عبدالله بن محمد، الوقف في الصناديق الاستثماريّة، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، مجلة البيان، العدد ٣١٢.

٣. الراشد، سليمان بن صالح (٢٠١٩)، الصناديق الاستثماريّة الوقفيّة وتطبيقها في المملكة العربية السعودية مشروع مقترح، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف والنشر، سلسلة إصدارات ساعي العلمية (١٦)، ط١، الرياض

٤. المومني، إيمان عدنان، إمكانيّة إنشاء صندوق وقفيّ استثماريّ في البنك الإسلاميّ .. دراسة ميدانيّة على البنك الإسلاميّ الأردنيّ، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المصارف الإسلامية - كلية الدراسات العليا في جامعة عجلون الوطنية / عجلون - الأردن-٨١٠٢م - ٩٣٤١هـ

٥. الزرقا، أنس، (٢٠٠٦)، الوقف المؤقت للنقود، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للأوقاف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٦. زين الدين، عبد المنعم (٢٠١٦م) البنوك الوقفيّة، لطائف لنشر الكتب والرسائل الجامعية، الكويت.

٧. الشريف، عمر مصطفى (٢٠١٤) الصناديق الاستثماريّة الإسلاميّة في الأردن التقنين والرقابة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلاميّة، الجامعة الأردنية، الأردن.

٨. العاني، أسامة عبد المجيد، صناديق الوقف الاستثماريّ، (٢٠١٠)، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت.

٩. العاني، أسامة عبد المجيد، (٢٠١٥). نحو صندوق وقفيّ للتنمية المستديمة، بحث مقدم إلى أعمال منتدى فقه الاقتصاد الإسلاميّ الأول، دبي، دار الشؤون الإسلاميّة والعمل الخيريّ.

١٠. قرار المجمع الفقهيّ ذو الرقم (مجمع الفقه الإسلاميّ الدوليّ المنعقد في دورة مؤتمره الرابع بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٨-٢٣ جمادى الآخرة ١٤٠٨ الموافق ٦-١١ شباط فبراير، (١٩٨٨م) بشأن سندات المقارضة.

١١. الكرديّ، هيفاء أحمد الحجّيّ (٢٠١١) الصندوق الوقفيّ للتأمين، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.

١٢. نقاسي، ٢٠١١م الصكوك الوقفيّة ودورها في التنمية الاقتصاديّة من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن والحرف، مجلة أسرا الدولية المالية الإسلاميّة، المجلد٤، العدد٢.

المراجع الأجنبية:

1. Landau، Sabine and Brian S. Everitt،(2004) ، A Handbook of Statistical Analyses using SPSS، CHAPMAN & HALL/CRC A CRC Press Company Boca Raton London New York Washington، D.C.
2. Majid Khademol hoseini (2012)، CASH-WAQF: A New Financil Instrument for Financing Issues: An Analysis of Stucture and Islamic Justification of its Commercialization، http://www.iefpedia.com/english/wp-content/uploads/

3. Mohammad Monirul Islam(،(٢٠١٥ Cash –Waqf: New Financial
Instrument for SMEs Development in Bangladesh، World Vison،
Vol.9، No.1، Nov.
4. Muhammad Ridhwan Ab.Aziz، Fuadah Johari، Mohd Asyraf Yuosof (2013)، CASH WAQF MODELS FOR FINANCING IN EDUCATION. Conference Paper،September، THE 5TH ISLAMIC ECONOMIC SYSTEM CONFERENCE (iECONS 2013)، At BERJAYA TIMES SQUARE، KUALA LUMPUR
5. Timothy A. Brown (2006)، Confirmatory factor analysis for applied research. New York: Guilford

المواقع الإلكترونية:

www.jordanislamicbank.com